مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد

المجلد: 01 – العدد: 02 (جوان 2019)

www.mer-j.com

أسباب الفساد الإداري والمالي وإستراتيجية مكافحته

The Reasons For The Administrative And Financial Corruption And Strategies To Combat It

بلبال حسناوي [1]، زواو ضياء الدين [2] ♦

[1] أستاذ مساعد قسم أ، جامعة فرحات عباس، سطيف1 (الجزائر)

الإيميل: balbalh.mgt@gmail.com

[2] أستاذ مساعد قسم ب، جامعة فرحات عباس، سطيف1 (الجزائر)

الإيميل: zouaou.dhiaeddine@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019-06-01 **تاريخ القبول:** 2019-06-29 **تاريخ النشر:** 2019-06-30

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية للتطرق إلى موضوع الفساد بصفة عامة والفساد الإداري والمالي بصفة خاصة، من خلال التركيز على تبيان أهم الأسباب المؤدية إلى بروز هذه الظاهرة وانتشارها بصفة سريعة في مختلف المجتمعات المتقدمة والنامية بدرجة أعلى. إن تسليط الضوء على مسببات هذه الظاهرة من خلال تمحيصها وتحديد مجالاتها يساهم بشكل كبير في بناء استراتيجيات لمكافحتها بغية تحقيق مجتمعات خالية من هذه الممارسات والسلوكات السلبية.

وستتم دراسة ذلك من خلال تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور أساسية، حيث يتناول المحور الأول مفهوم الفساد، خصائصه وأنواعه، فيما يركز المحور الثاني على الفساد الإداري والمالي، أشكاله وآثاره الاقتصادية، بينما سيتم في المحور الثالث التطرق إلى أسباب الفساد الإداري والمالي، وأهم الاستراتيجيات الممكنة لمكافحته.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد الإداري والمالي، أسباب الفساد الإداري والمالي، استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي.

تصنيف JEL: D73.

Abstract:

This research paper is designed to touch on the subject of corruption in general and administrative and financial corruption in particular, focusing on identifying the most important reasons leading to the emergence and spread of this phenomenon in fast in various developed and developing societies, especially in the latter to a higher degree. Highlighting the causes of this phenomenon through the examination and identification of fields contribute significantly to building strategies to combat it, In order to reach out to communities without these practices and negative behaviors.

This will be studied by organizing it into three main chapters Where the first chapter

♦ **المؤلف المراسل:** زواو ضياء الدين ، **الإيميل:** zouaou.dhiaeddine@gmail.com

deals with the concept of corruption, its characteristics and types. The second chapter focuses on administrative and financial corruption, its forms and its economic effects. While the third chapter will highlight the causes of administrative and financial corruption And the most important strategies to combat.

Keywords: Corruption, Administrative and financial corruption, Causes of administrative and financial corruption, Strategies to combat administrative and financial corruption.
JEL Classification: D73.

1. مقدمة

في ظل التطورات السريعة الحاصلة في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى المستويين الكلي والجزئي، برزت العديد من المظاهر الإيجابية التي ساعدت المجتمعات والمنظمات في الرفع من كفاءة وفعالية تحقيق أهدافها، وبالموازاة مع ذلك ظهرت أيضا مظاهر سلبية، من أبرزها ظاهرة الفساد التي لا تزال تنخر جسد هذه المجتمعات والمنظمات.

من بين أهم أنواع الفساد نجد الفساد الإداري والمالي، الذي يعد الأكثر انتشارا في المجتمعات بنسب متفاوتة، سواء كانت هذه المجتمعات متقدمة أو نامية. هذا ما دفع العديد من الدول والمنظمات إلى السعي المتواصل من أجل محاربة ومكافحة هذه الظاهرة بشتى الوسائل والطرق الممكنة، للحد من إنعكاساتها ولما لا القضاء عليها.

1.1 إشكالية البحث

إن وضع آليات وطرق لمحاربة ظاهرة الفساد يتطلب أولا معرفة وتحديد الأسباب الحقيقية الكامنة وراء بروزها وانتشارها بصفة سريعة، ومن ثم العمل على وضع استراتيجيات محكمة في مجالات مختلفة للحد منها. مما سبق تتضح لنا معالم إشكالية هذا البحث، والتي تتلخص في السؤال التالي:

ما هي أسباب الفساد الإداري والمالي؟ وفيما تتمثل استراتيجيات مكافحته؟

2.1 أهمية البحث

يشكل موضوع الفساد بصفة عامة والفساد الإداري والمالي بصفة خاصة مجال اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين، لما لهذه الظاهرة من آثار وانعكاسات سلبية على المجتمعات والمنظمات. كما أن الانتشار السريع لها يتطلب وضع حلول وآليات في شكل استراتيجيات للحد منها، ولما لا القضاء عليها نهائيا، ولكن قبل الخوض في تحديد وصياغة الاستراتيجيات لابد من معرفة الأسباب الحقيقية الدافعة لتبني الأفراد والمجتمعات لهذا السلوك المنحرف.

3.1 أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- رفع الغموض عن مفهوم الفساد؛
- التطرق إلى مفهوم الفساد الإداري والمالي، خصائصه وأنواعه المختلفة؛
- تحديد أهم الأسباب الكامنة وراء ظهور وانتشار هذه الظاهرة؛
- تحديد الاستراتجيات الممكنة للحد من استفحال ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

4.1 تقسيمات البحث

للإجابة على الإشكالية، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور أساسية:

-المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الفساد

-المحور الثاني: الفساد الإداري والمالي
-المحور الثالث: دوافع وأسباب الفساد الإداري واستراتيجيات مكافحته

2. مفاهيم أساسية حول الفساد

1.2 تعريف الفساد

لا يوجد اتفاق بين الباحثين والفقهاء حول تعريف واحد شامل للفساد، بل نجد العديد من التعاريف، والتي من أبرزها:

1.1.2 التعريف اللغوي لمصطلح الفساد

الفساد في اللغة العربية نقيض الصلاح، وفسد يفسد ويفسد فسادا، وفسودا، فهو فاسد وفسيد فيهما... ونقول فاسد القوم أي تدابروا وقطعوا الأرحام.والمفسدة خلاف المصلحة والاستفساد خلاف الاستصلاح... (بن مرزوق و عبدو، 2009، صفحة 15)

أما في اللغة الفرنسة، فلكلمة الفساد أربعة عشرة مرادف، ومنها: كلمة (Pourrissement) وتدل على تدهور وسوء الأوضاع، كلمة (avilissement)؛وتعني الهبوط والذل والهواء، وكذا كلمة (Immoralité) وتعني الفسوق والفجور، وتعني أيضا التخريب، إفساد الأخلاق ورشوة الموظفين والتزوير (بن مرزوق و عبدو، 2009، صفحة 18).

في حين في اللغة الإنجليزية، نجد عدة كلمات ومصطلحات للدلالة على معنى الفساد أو أحد خصائصه مثل: (decomposition ; degeneration ; disintegration ; putrefaction ; putridity...) ، إلا أن كلمة (Corruption) هي الكلمة الأكثر استخداما للدلالة على الفساد الحكومي، الرشوة، فساد الأخلاق وانحلالها (www.almaany.com/ar/dict/ar-en).

2.2.2 تحديد مفهوم الفساد اصطلاحا

يعرفه R. Warlth وE.Simpikins على أنه: "كل فعل يعتبره المجتمع فاسدا، ويشعر فاعله بالذنب وهو يرتكبه" (قوتال و خديري، 2016، صفحة 251). فمن خلال هذا التعريف حاول الباحثين ربط الفساد بكل فعل أو عمل يرفضه المجتمع، ويمقته الفرد في ذاته.

وتعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه الإنحراف عن معيار متوقع للسلوك لأولئك الذين هم في السلطة العامة لأجل منفعة خاصة، كما يعرفه البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية بأنه إساءة استخدام السلطة العامة بشكل مباشر وغير مباشر لتحقيق مكسب خاص (بن الطيب و مهلول، 2018، صفحة 311). فمن خلال هذين التعريفين نرى بأن الفساد تم ربطه بالسلطة والتي تعتبر الحق في إصدار الأوامر للمرؤوسين وذلك بغرض تحقيق منفعة خاصة على حساب المنفعة العامة.

ولقد وردت كلمة الفساد في القرآن الكريم في أكثر من 50 موضعا بدلالات متعددة ومعاني مختلفة، اشتركت كلها في التحذير منه لما له من أخطار على حياة الفرد، إلى جانب ضرورة إنكار سلوكات الأفراد المفسدين، لذلك تم تحريمه وتحديد جزاء المفسدين بنص صريح في قوله تعالى في الآية 33 من سورة البقرة: " إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم " (الخصبة، 2009، صفحة 141).

وإضافة إلى القرآن الكريم فقد جاءت السنة النبوية تنهى عن الفساد وأسبابه ودوافعه وبواعثه، حيث وردت أحاديث كثيرة نذكر منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ فطوبى للغرباء قالوا: يا رسول الله ومن الغرباء قال الذين يصلحون ما أفسد الناس" (بن مرزوق و عبدو، 2009، صفحة 16).

2.2 خصائص الفساد

للفساد العديد من الخصائص، نذكر من أهمها (بوسعيود و عقون، 2018، الصفحات 306-307):

- السرية التامة في الأعمال والأفعال، خاصة في الدول شديدة الرقابة؛
- يكون بشكل فردي أو جماعي على شكل فرق أو مجموعات تتبادل المنافع والمصالح المشتركة؛
- يمارس بطرق تحايلية وملتوية عن القوانين والأنظمة؛
- أساسه الخداع، التمويه، التزوير وإنشاء أوراق ومستندات وهمية وغير حقيقية؛
- يمارس بالعديد من الأساليب التي تتطور مع تطور التكنولوجيا؛
- استغلال السلطة والمنصب لتحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

2.2 أنواع الفساد

ينقسم الفساد إلى جملة من الأنواع، وذلك حسب العديد من المعايير، ومن أبرز هذه **الأنواع** (صلاح الدين فهمي، 1994، الصفحات 46-48):

1.2.2 الفساد المادي والأخلاقي

وهو كل سلوك مخالف للآداب العامة، ويتمثل في الرشوة، الاختلاس التزوير، السرقة، إهدار المال العام، الغش، تزييف العملة، تهريب البضائع والأموال، خيانة الأمانة، تهريب المخدرات والمسكرات، تهريب وترويج الأفلام المنافية للأخلاق العامة.

2.2.2 الفساد الوظيفي

يتمثل في مخالفة القوانين، المحسوبية، الإهمال، عدم احترام مواقيت العمل الرسمية، تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وعموما يرتبط الفساد الوظيفي (الإداري) بالفساد المالي.

3.2.2 الفساد السياسي

ينشأ من خلال تمركز السلطات في يد فئة محددة، فتزداد مظاهر استغلال النفوذ، التعيين بدون مؤهلات، مخالفة القوانين والأعراف والتعاليم، فضلا عن طبيعة البناء الحكومي الذي يشجع ويساعد في انتشار البيروقراطية السلبية، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وسلب حريات المواطنين وتطبيق سياسات تنموية لأغراض شخصية.

4.2.2 الفساد الاقتصادي

هو الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون، كالغش التجاري، التلاعب في الأسعار، حيث يتجسد الفساد الاقتصادي في اتخاذ القرارات في الشأن العام، خاصة المتعلقة بتخصيص الموارد والمنافع الاقتصادية وتوزيع العوائد والناتج الاقتصادي في المجتمع وفقا لاعتبارات المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة (بن عزوز، 2018، صفحة 361).

5.2.2 الفساد الاجتماعي

يتمثل في انحلال القيم الاجتماعية والأسرية، كما يتجلى في ندرة وجود أو انعدام معاني الوطنية والولاء والإخلاص وحب العمل والتفاني في أدائه، ويحل محلها صفات اللامبالاة وانعدام الأخلاق، وكذا الخيانة، مما يؤثر سلبا على المجتمع.

ومن أنواعه أيضا نجد (ليتيم و مسكين، 2018، صفحة 179):

- **الفساد الثقافي**: يتمثل في الخروج عن الثوابت العامة للأمة، مما ينجر عنه تفكك هويتها وتراثها الثقافي.

- **الفساد القضائي**: هو الانحراف الذي يمس الجهات القضائية مما يفقدها مصداقيتها، ويفقد المتقاضين حقوقهم.

3. الفساد الإداري والمالي

1.3 تعريف الفساد الإداري والمالي

يتعلق بالانحرافات التي تصدر عن الموظف (قطاع عام أو خاص) أثناء تأديته لمهامه، سواء بعدم تطبيق القوانين أو الاستفادة من بعض الثغرات القانونية، بدل الضغط على صناع القرار من أجل مراجعة وتصحيح هذه الثغرات. ويتمثل الفساد الإداري والمالي في: عدم احترام مواقيت العمل، تمضية الوقت في قراءة الصحف واستعمال الهاتف وتصفح مواقع التواصل الاجتماعي، استقبال الزوار خارج إطار العمل، الامتناع عن أداء العمل، التراخي، التكاسل، إفشاء أسرار الوظيفة (السر المهني) والخروج عن العمل الجماعي (بن الطيب و مهلول، 2018، صفحة 312)، بالإضافة إلى الإسراف في استخدام المال العام أو سوء تسييره، الاختلاس، التهرب الضريبي وتبييض الأموال.

ويمكن الاستدلال على فساد العمل أو الفعل الإداري والمالي من خلال العناصر التالية (الخصبة، 2009، صفحة 142):

- إنحراف الجهاز الإداري والوظيفي عن مساره وهدفه الرسمي بغية تحقيق أهداف خاصة جراء هذا الفعل أو العمل عن قصد أو نتيجة للإهمال؛
- الحصول على امتيازات مالية وغير مالية بشكل مخالف للأنظمة والقوانين؛
- أن يكون الفعل أو العمل نتيجة لعلاقة شخصية أو عائلية وعلى حساب الآخرين من أصحاب الحقوق؛
- الإخلال بالواجب والأمانة التي تفرضها أخلاقيات العمل؛
- تنافي العمل أو الفعل مع القيم والأعراف السائدة في المجتمع؛
- بصفة عامة أن يكون الفعل مضرا بالمصلحة العامة.

2.3 خصائص الفساد الإداري والمالي

يتميز الفساد الإداري والمالي كظاهرة اجتماعية وتنظيمية بالعديد من الخصائص، من أبرزها (بوروح و بوقرة، 2018، الصفحات 259-260):

1.2.3 السرية

عادة ما تكون ممارسات الفساد وترتيباته وإجراءاته في غاية السرية والتحفظ، وتستخدم الجهات الممارسة للفساد الإداري والمالي عدة أساليب واستراتيجيات من أجل التستر على ممارساتهم، فيلجؤون إلى تغليف ممارساتهم وأفعالهم باسم المصلحة العامة، والتظاهر بأنهم يقومون بتنفيذ توجيهات وأوامر وسياسات يتعذر الكشف عنها، خاصة أمام الموظفين العاديين.

2.2.3 عدد الأطراف المشاركة في ممارسة الفساد

يشترك في ممارسة الفساد الإداري والمالي أكثر من شخص، نتيجة للعلاقات التبادلية والمصالح المشتركة بين الأطراف الفاعلة في تلك الممارسات، أي تتم عملية الفساد الإداري والمالي بين جهتين الموظف في عمله وطرف خارجي.

3.2.3 سرعة الانتشار

ينمو الفساد وينتشر أكثر كلما وجد البيئة الملائمة لذلك، فالتسيب الإداري وعدم احترام الوقت واللامبالاة وضعف الرقابة والمساءلة، وأحيانا بحكم السلطة والنفوذ الذين تتمتع بهما بعض الأطراف الفاعلة، وغيرها من السلبيات تعد بيئة ملائمة لانتشار الفساد الإداري والمالي، إضافة إلى بعض العادات والأعراف السلبية السائدة في العديد من المجتمعات النامية، التي تبرر إلى حد ما

الإنحرافات السلوكية (المحاباة، المحسوبية والوساطة) بدافع التعاون والحفاظ على سيرورة العلاقات والروابط الاجتماعية.

4.2.3 ترسيخ قيم ومفاهيم البيروقراطية

تنتج عن الفساد الاداري والمالي العديد من الآثار السلبية في مقدمتها غياب القواعد واللوائح الرسمية وسيطرة الاجتهادات الشخصية، مما يؤدي إلى إضعاف روح الانتماء والمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الوظيفة، وبالتالي الإنحراف عن الأهداف الرئيسية.

3.3 أنواع الفساد الإداري والمالي

يتخذ الفساد المالي والإداري عدة تصنيفات وفقا للعديد من المعايير، نوجزها فيما يلي (بوروح و بوقرة، 2018، الصفحات 257-259):

1.3.3 من حيث الحجم

– **الفساد الصغير (فساد الدرجات الوظيفية الدنيا)**: ويتمثل في ممارسات تستهدف منافع وعوائد محدودة في قيمتها، وينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا، وهو يرتكب من صغار الموظفين بمقابل مادي بسيط، ويمارس من قبل فرد أو أكثر دون تنسيق مع الآخرين؛

– **الفساد الكبير (فساد الدرجات الوظيفية العليا)**: وهو فساد يقوم به كبار المسؤولين في الدرجات الوظيفية العليا، ويقوم على شبكة معقدة من العلاقات والمصالح والتركيبات التي يصعب اكتشافها، ويتصل بالقضايا الكبرى.

2.3.3 من حيث الانتظام والاتساق

– **الفساد المنتظم**: والذي يكون ظاهرا ومعروفا من قبل الأفراد المشاركين فيه أو مختلف المتعاملين فيما بينهم، وتكون قواعده وأنماطه معروفة، وبالتالي يصبح سلوكا مقبولا بأشكاله المختلفة ويلجأ إليه كل من له غاية معينة؛

– **الفساد غير المنتظم**: وهو أخطر من الفساد المنتظم، لأن ممارساته وإجراءاته غامضة وغير معروفة، مما يؤدي إلى زيادة المساومات وبالتالي زيادة تكلفة الفساد.

3.3.3 وفقا للرأي العام

– **فساد أسود**: يتفق على إدانته، ويتطلب معاقبة مرتكبيه؛

– **فساد أبيض**: يمكن التغاضي عنه ولا يميل الرأي العام إلى معاقبة مرتكبيه؛

– **فساد رمادي**: يدينه جزء من الرأي العام، ويتردد الجزء الآخر في إدانته.

4.3.3 من حيث الغرض

– الفساد الناتج عن استخدام واستغلال الموارد العامة لتحقيق أهداف ومصالح شخصية، كالتزوير، إقامة مشروعات وهمية....إلخ؛

– الفساد الناتج عن خدمة الأقارب والأصدقاء، وذلك من خلال انتهاك الإجراءات الرسمية المتبعة لغرض تحقيق مصلحة شخصية والتغاضي عن الأنشطة غير القانونية لصالحهم وتقديم تسهيلات غير مشروعة؛

– الفساد الناتج عن السرقة العامة، كالتلاعب بالأسعار، الرواتب، الأجور وكذا نظم الحوافز والمكافآت.

4.3 أشكال الفساد الإداري والمالي

يتخذ الفساد الإداري والمالي عدة أشكال من أهمها (قوتال و خديري، 2016، صفحات 252-253؛ ليتيم و مسكين، 2018، صفحة 180):

1.4.3 المجال التنظيمي

ويشمل الممارسات المخلة بالتنظيم العام داخل المؤسسات والإدارات، مثل:

- التراخي وعدم احترام مواقيت العمل؛
- امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه؛
- إفشاء الأسرار المهنية؛
- عدم الالتزام بأوامر وتعليمات السلطة السلمية؛
- عدم تحمل المسؤولية.

2.4.3 المجال السلوكي

ويشمل الانحرافات السلوكية التي تؤدي إلى خلق طبقية في المجتمع، مثل:

- عدم المحافظة على كرامة الموظف؛
- سوء استعمال السلطة؛
- المحسوبية؛
- الوساطة؛
- المحاباة.

3.4.3 المجال المالي

وتكون من خلال المخالفة الجزئية أو الكلية لأحكام القواعد المالية، مثل:

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقانون؛
- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة؛
- مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية؛
- الإسراف وهدر المال العام.

4.4.3 المجال الجنائي

ويتعلق بالممارسات التي تؤدي إلى الحصول على المنافع والتستر على المفسدين، مثل:

- الرشوة، خاصة في مجال الصفقات العمومية؛
- اختلاس المال العام، السرقة والاحتيال؛
- التهرب الضريبي والجمركي؛
- الغش والتدليس والاحتكار؛
- التزوير في الوثائق والمحررات والعملات.

5.3 الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري

يؤثر الفساد الإداري والمالي على جميع مناحي الحياة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وحتى البيئية، وسنتطرق إلى أهم آثاره الاقتصادية (لشهب، 2017، صفحة 197):

1.5.3 أثر الفساد الإداري والمالي على النمو الاقتصادي

يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى تثبيط الاستثمار، خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي توجد علاقة عكسية بين الفساد الإداري والمالي والاستثمار، مما ينجم عنه آثار سلبية على النمو الاقتصادي، إذ يعد انتشار الفساد المعوق الأول للنمو والتنمية ومحاربة الفقر.

2.5.3 أثر الفساد الإداري والمالي على القطاع الضريبي

تنجر عن انتشار الفساد آثار سلبية تتمثل في: التقدير غير الحقيقي للوعاء الضريبي مما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة في توزيع الأعباء العامة، كما يؤدي إلى عجز السياسات المالية والاقتصادية عن تحقيق أهدافها، نتيجة للتحديد الزائف للطاقة الضريبية للمجتمع.

3.5.3 أثر الفساد الإداري والمالي على الإنفاق الحكومي

يؤثر الفساد المالي والإداري على اتجاه الإنفاق الحكومي والذي يكون صوب الأنشطة المظهرية (الرياضة، الفن، التظاهرات....)، في حين ينخفض الإنفاق على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة، ضف إلى ذلك الفساد الذي يمس جانب تنفيذ المشاريع العامة عن طريق التميز في المناقصات ومنحها عن طريق الرشوة والمحسوبية.

4. دوافع وأسباب الفساد الإداري والمالي واستراتيجيات مكافحته

1.4. أسباب الفساد الإداري والمالي

تتعدد الدوافع والأسباب المؤدية للفساد بصفة عامة والفساد الإداري والمالي بصفة خاصة، وتتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالأفراد، نذكر أبرزها في مايلي(ايطاحين، 2016، صفحات 255-260؛ صلاح الدين فهمي، 1994، صفحات 48-52؛ بوروح و بوقرة، 2018، صفحات 261-265):

1.1.4 الأسباب الاقتصادية

تلعب الظروف الاقتصادية المزرية دورا هاما في ظهور وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، ومن بين أهم مظاهر سوء الأحوال الاقتصادية، نوجزها في النقاط التالية:

- توسيع الدور الاقتصادي للدولة، خاصة من خلال المركزية في اتخاذ القرار ووضع القيود على الاستيراد في التجارة، فالموظفون هم من يملكون تراخيص الاستيراد وضبط الأسعار والدعم الحكومي لصناعات معينة، وهذا ما يعطيهم قوة احتكارية يستغلونها لتحقيق مكاسب غير مشروعة؛
- سوء توزيع الدخول والثروات بين الأفراد والمناطق، وتدني مستويات الأجور؛
- الخصخصة، وتعني تنازل الحكومة عن الشركات العامة لصالح الخواص، وهذا ما يؤدي إلى تفشي الفساد خاصة في الدول النامية، حيث يتم رشوة المسؤولين الحكوميين سواء للحصول على معلومات هامة حول المواصفات الفعلية للشركات التي ستطرح للخصخصة أو الحصول على هذه الشركات بالسعر الرمزي؛
- وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة في المجتمع، فتوفر هذه الثروة يغري المسؤولين بممارسة أعمال الفساد بصورة أكبر مما هو عليه في المجتمعات ذات الموارد المحدودة؛
- عجز السياسة التنموية للدولة في إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين؛
- ضعف القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار (التضخم).

2.1.4 الأسباب الاجتماعية والثقافية

تساهم العوامل الاجتماعية والثقافية في تفشي ظاهرة الفساد، من خلال:

- تصادم وتعارض بعض القيم الاجتماعية والثقافية مع القيم التنظيمية الرسمية، إذا تعارضت القيم الاجتماعية والثقافية التي تمثل رغبات الأفراد وعاداتهم وتقاليدهم مع القيم التنظيمية الرسمية التي تعبر عن ثقافة المؤسسة وأهدافها وتوقعاتها حول أداء وسلوك أفرادها، يؤدي ذلك التعارض إلى حدوث اختلالات وظيفية وانحرافات قيمية عن قواعد التنظيم الرسمي وثقافة المؤسسة؛

- تشوه منظومة القيم المجتمعية، من خلال ظهور شرخ كبير في سلم القيم الذي أفرز واقعا مجتمعيا جديدا يشجع ويبرز مظاهر التباهي والبذخ والثراء الفاحش، فكل هذه التطورات ساهمت في بحث الأفراد عن المصادر السريعة لخلق ثروة بأقل جهد؛
- اتساع دائرة العلاقات القرابية والمصلحية على حساب العلاقات الرسمية؛
- انتشار شيوع الفساد في الأوساط المجتمعية، حتى أصبح جزءا من ثقافة المجتمع؛
- ضعف الانتماء للوطن، وإعلان الولاء لجهات أخرى؛
- الافتقار للمأوى الملائم؛
- الظروف الصحية السيئة؛
- تدني المستوى الغذائي؛
- ضعف البرامج التعليمية، والمستوى التعليمي؛
- انتشار البطالة، والعجز في القطاعين العام والخاص عن التوظيف.

3.1.4 الأسباب السياسية

بشكل عام يحدث الفساد الإداري والمالي بسب المناخ السياسي السائد في البلد، الذي يؤدي إلى تعميق روح اللامبالاة عند المواطنين اتجاه ما يجري من أحداث سياسية حولهم، خاصة في ظل:

- ضعف مؤسسات الدولة وهيآتها؛
- عدم اهتمام أو تهاون القيادة السياسية في محاربة الفساد؛
- غياب الشورى والديمقراطية، وظهور الاستبداد السياسي؛
- عجز الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية في الدولة عن ممارسة المهام المنوطة بها؛
- عجز الحكومة عن تحسين ظروف وأحوال العاملين فيها؛
- استغلال بعض المسؤولين والسياسيين لنفوذهم من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة؛
- انعدام التأييد الاجتماعي للدولة من الأفراد والمؤسسات.

4.1.4 الأسباب الإدارية والقانونية

تشير بعض الدراسات إلى أن الدافع وراء الفساد الإداري والمالي هو وجود بيئة تساند فيها السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا، وبالتالي يمكن القول أن طبيعة الجهاز الحكومي تساعد في انتشار هذا النوع من الفساد من خلال:

- غياب قوانين رادعة للفساد، أو عدم فعاليتها إن وجدت؛
- إقصاء وتغييب الكفاءة في تقلد المناصب والمسؤوليات القيادية؛
- فساد وتخلف القيادات الإدارية في أعلى الهرم الإداري؛
- قلة معاقبة المفسدين، مما يشجع غيرهم على ممارسة هذا السلوك المنحرف؛
- ضعف أخلاقيات الوظيفة العامة، وغياب مفهوم المساءلة العام؛
- سوء التنظيم الإداري الذي يرتكز على البيروقراطية خاصة لدى القيادات الإدارية؛
- تضخم الجهاز الوظيفي وتضارب الاختصاصات؛
- نقص المهارات السلوكية والقيادية لدى الإداريين؛
- القيادة المتخلفة والفاسدة التي تشجع على ظهور بعض الإداريين المنحرفين سلوكيا؛
- تناثر السلطة وتضارب المسؤوليات.

5.1.4 الأسباب نظامية

تهدف الأنظمة واللوائح الرقابية والتشريعية المنظمة لتصرفات وسلوكات العاملين إلى حماية العاملين من التعسف والاستعمال السيء للسلطة من طرف مسؤوليهم، إلا أن كثرة هذه الأنظمة واللوائح عادة ما تكون لها آثارا سلبية تتمثل في:

- قتل روح الإبداع والمبادرة والتجديد؛
- تضخم العمل المكتبي؛
- عدم المساواة بين العاملين؛
- التسلط الذي يفرضه بعض الإداريين على جمهور الأفراد مما يؤدي إلى بداية ظهور الرشوة؛
- انعدام الحوافز المادية والمعنوية؛
- التغيير المستمر في اللوائح والقوانين المنظمة لشؤون العاملين؛
- عدم التطبيق الصارم للقوانين واللوائح؛
- غياب الوازع الديني؛
- غياب مفهوم الرقابة الذاتية.

6.1.4 أسباب هيكلية

وتعزى إلى وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية ليس بإمكانها مواكبة التطورات والتغيرات التكنولوجية من جهة وطموحات الأفراد من جهة ثانية، وهذا ما يدفع العاملين للبحث عن طرق تعمل تحت ستار الفساد الإداري، بغية تجاوز محدودية الهياكل القديمة (لشهب، 2017، صفحة 198).

7.1.4 الأسباب البيولوجية والفيزيولوجية

هي جميع الأسباب التي دافعها الأولي والأساسي هو ما اكتسبه الفرد عن طريق الوراثة وكل ما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته، وما تركته من آثار على سلوكياته وتصرفاته (جريو و بوفليح، 2018، صفحة 122).

2.4 استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي

للقضاء على ظاهرة الفساد الإداري والمالي لابد من وضع استراتيجيات تقوم على أساس الشمولية والتكامل، والتي تتباين وفقا لمعطيات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومستويات التقدم العلمي والتكنولوجي، والتحديث لأجهزتها الإدارية، نوجزها فيما يلي (الخصبة، 2009، الصفحات 149-154):

1.2.4 الإستراتيجية الاقتصادية

وتبنى على أساس النقاط التالية:

- تحسين أجور الموظفين في القطاعين العام والخاص، وتقليل الفروق في الرواتب بين ما يدفعه القطاعين؛
- تحقيق العدالة في توزيع مكتسبات التنمية الاقتصادية على جميع مناطق الدولة؛
- تنشيط برامج التنمية الاقتصادية والاستخدام العقلاني للموارد بما ينعكس إيجابا على حياة المواطنين؛
- توفير سبل العيش الكريم، مع ضرورة تحديد الحد الأدنى للأجور الذي يضمن ذلك؛
- ضرورة ربط زيادة رواتب الموظفين في أجهزة الدولة بنسبة التضخم المسجلة كل سنة وفق معادلة واضحة معلنة للجميع.

2.2.4 الإستراتيجية الاجتماعية:

وتبنى على أساس الإستراتيجية الاقتصادية، من خلال:

- تحسين المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع؛
- تحسين المستوى الصحي والوقائي؛
- محاربة الآفات الاجتماعية بكل الوسائل؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص فجوة الفوارق الطبقية؛
- غرس حب الوطن والتربية الوطنية لأفراد المجتمع؛
- مراعاة العادات والتقاليد والأعراف عند بناء الثقافة التنظيمية للمؤسسات.

3.2.4 الإستراتيجية الإدارية

تتضمن هذه الإستراتيجية مجموعة من الجهود والإصلاحات المتعارف عليها إداريا، والمتمثلة أساسا في:

- تجفيف منابع الفساد والحد من انتشاره؛
- إصلاح الهياكل التنظيمية؛
- وضع قواعد عمل محددة وتعليمات واضحة، وعدم ترك المجال للاجتهادات الشخصية في تفسير مضامينها؛
- الحد من الروتين، باعتماد سياسة التدوير الوظيفي؛
- تسهيل إجراءات العمل والبعد عن التعقيدات الإدارية؛
- تفعيل مبدأ الجدارة لشغل الوظيفة الإدارية؛
- تطبيق مبادئ الحكم الراشد وحوكمة المؤسسات.

4.2.4 الإستراتيجية السياسية

إن مكافحة الفساد وفقا لهذه الإستراتيجية تتطلب ما يلي:

- إقامة نظم ديمقراطية، تقوم على أساس الفصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية؛
- توسيع دائرة المشاركة الجماهيرية والسماح للتنظيمات الحزبية والإعلامية بمتابعة تقييم أداء المسؤولين، ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم؛
- اعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى مبدأ الرقابة؛
- إحترام حقوق الإنسان، ومنع أي تجاوزات في هذا الشأن؛
- استقلال الجهاز الإداري والقضائي عن الضغوط السياسية؛
- منع الاستبداد والتفرد بالسلطة، أو البقاء في مواقع إدارية وقيادية لفترات طويلة؛
- تفعيل مبدأ المساواة أمام القانون، وعدم التميز بين المواطنين لأي سبب كان في الحقوق والواجبات.

5.2.4 الإستراتيجية الإعلامية

للإعلام دور هام في مكافحة الفساد الإداري والمالي، وذلك عن طريق:

- تفعيل دور وسائل الإعلام في محاربة هذه الظاهرة بالتركيز على البعد الأخلاقي؛
- تمكين الصحافة من الوصول إلى المعلومة، ومنحها الحصانة عند نشرها؛
- الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برامج توعوية حول ظاهرة الفساد ومخاطرها وكذا تكاليفها الباهضة على الوطن والمواطن.

6.2.4 الإستراتيجية الأمنية

تقوم أساسا على تفعيل دور الأجهزة الأمنية ودعمها في مكافحة الفساد.

7.2.4 الإستراتيجية القضائية

ترتكز على دعم النزاهة ودرأ فرص الفساد حتى بين أعضاء الجهاز القضائي من خلال بناء جهاز قضائي مستقل، قوي، نزيه وتحريره من كل المؤثرات التي من شأنها أن تضعف عمله. كما يجب على السلطة التنفيذية احترام أحكامه لأن القصاص العادل وتنفيذ الأحكام بدقة من شأن ردع كل من تسول له نفسه في ارتكاب جريمة من جرائم الفساد، ضف إلى ذلك إصدار قوانين رادعة للممارسات التي تشجع على الفساد مع تفعيلها.

5. الخلاصة:

من خلال الإطلاع على مفهوم الفساد بمختلف أنواعه بصفة عامة، والفساد الإداري والمالي بصفة خاصة لاحظنا أن هذه الظاهرة عبارة عن سلوكات وممارسات منحرفة وغير سوية، يقوم بها فرد أو مجموعة من الأفراد بهدف تحقيق منفعة خاصة والحصول على مكاسب غير مشروعة على حساب المنفعة العامة، وتعتبر الدول والمجتمعات النامية مفرخة لهذه الظاهرة على الرغم من تبنيها للعديد من الإصلاحات للحد منها، لكن تبقى الجهود المبذولة لا ترقى إلى المستوى المطلوب لغياب النظرة التشخيصية للأسباب الحقيقية وراء هذه الظاهرة.

وبصفة عامة، يكمن وراء نشأة وانتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي مجموعة من الأسباب المرتبطة بخصائص ومميزات البيئة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة، وبالنظم الإدارية والقانونية المطبقة من جهة ثانية. إلا أنه يبقى غياب الرقابة الذاتية، ونقص الوازع الديني والأخلاقي من أهم الأسباب المؤدية إلى استفحال ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

وعليه، يجب على السلطات والهيآت وضع استراتيجيات شاملة للحد من هذه الظاهرة بالتركيز على إحداث إصلاحات سياسية وقانونية، وكذا تفعيل آليات الرقابة والشفافية من خلال معاقبة المتورطين في قضايا الفساد، مهما كانت صفتهم ومستوى نفوذهم، بالإضافة إلى العمل على نشر الوعي عبر مختلف الوسائل بهدف تنشئة جيل يمقت هذه الظاهرة ويحاربها. ولعل الإصلاح الحقيقي يكمن في العمل على تحسين المستوى المعيشي والتعليمي لأفراد المجتمع بغية الوصول إلى مجتمع أخلاقي.

6. المراجع:

- https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF consulté le 18-04-2019.

- حاتم بن عزوز. (جوان, 2018). ظاهرة الفساد: تأصيل نظري لواقع دولي. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية جامعة العربي التبسي ، 2 (5)، الصفحات 357-374.

- خالد ليتيم، عبد الحفيظ مسكين. (جوان, 2018). الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري وجهود الجزائر لمكافحته؛ اشارة الى ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد. مجلة الريادة لأقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي ، 4 (7)، الصفحات 176-186.

- سارة بوسعيود، شراف عقون. (جوان, 2018). واقع الفساد في الجزئر وآليات مكافحته. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن لمهيدي ، 5 (1)، الصفحات 303-336.

- سارة جريو، نبيل بوفليح. (جوان, 2018). دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبى بن بوعلي ، الصفحات 120-130.

- على بن الطيب، زكرياء مهلول. (جوان, 2018). قراءة في التجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ودعم الشفافية والنزاهة. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، (3)، الصفحات 309-325.
-عماد بوروح، بلقاسم بوقرة. (جوان, 2018). الفساد الإداري (أنواعه، أسابه ومظاهره). مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة باتنة 1، (38)، الصفحات 249-270.
- عنترة بن مرزوق، مصطفى عبدو. (2009). معضلة الفساد في الجزائر؛ دراسة في الجذور، الأسباب والحلول .برج بوعريريج :دار جيتلي للنشر والتوزيع.
- غانية ايطاحين. (2016). الفساد الإداري "الجزائر نموذجا". مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية ، 4 (7)، الصفحات 255-260.
- محمد علي ابراهيم الخصبة. (2009). الفساد المالي والاداري وسبل مكافحته،. تأليف المنظمة العربية للتنمية الادارية، بحوث وأوراق عمل الملتقى العربي الثالث بعنوان "آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري" المنعقد في الرباط ماي 2008. (الصفحات 139-156).
- محمود صلاح الدين فهمي. (1994). الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- مسعود لشهب. (ديسمبر, 2017). دراسة لأثر الفساد المالي والإداري على اداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2002-2015 باستخدام نموذج VAR. مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، (8)، الصفحات 192-212.
- ياسين قوتال، حنان خديري. (جانفي, 2016). آثار الفساد الاداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، (05)، الصفحات 248-265.